

مخاطر القروض البنكية وكيفية الحد منها (دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بولاية كسلا – السودان (مايو 2021م – أغسطس 2021م)

أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة كسلا

د. عادل إدريس محمد علي

أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة كسلا

د. محمد عثمان علي عمر

المستخلص:

تناول البحث مخاطر القروض البنكية وكيفية الحد منها، حيث كان الهدف من البحث هو التعرف على مخاطر الإقراض ومحاولة تقليل المخاطر والتعرف على كيفية تقديم طلبات الإقراض والعوامل المساهمة في قبول الطلب من حيث نوعية الضمانات الى نوع الاستثمار، واستخدم في البحث المنهج التحليل الوصفي والإحصائي التحليلي في جمع وتحليل البيانات والمعلومات باستخدام برنامج SPSS، وتوصل الباحثون الى عدد من النتائج أهمها: أن عجز العميل عن السداد يؤدي الى تشويه سمعة البنك، وأن تنويع الضمانات يؤدي الى تقليل المخاطر، وتوصل الباحثون الى عدد من التوصيات من أهمها: المسؤولية المجتمعية للبنك تحثه على المساهمة في المجتمع ويفضل أن يذلل البنك عقبات الإقراض بما يضمن حصول العميل المناسب للقرض المناسب. الكلمات المفتاحية: مخاطر، القروض البنكية، الضمانات.

The risks of bank loans and how to reduce them -a field study on a sample of banks operating in Kassala state -Sudan (May2021-August 2021)

Dr.Adil Idris Mohamed Al

Dr. Mohammed Osman Ali Omer

Abstract:

The research dealt with the risks of bank loans and how to reduce them. The aim of the research was to identify the risks of lending and try to reduce the risks and identify how to submit loan applications and the factors contributing to the acceptance of the application in terms of the quality of guarantees to the type of investment. The research used the descriptive and analytical statistical approach in Collect and analyze data and information using SPSS. The researchers reached a number of results, the most important of which are: that the customer's inability to pay leads to tarnishing the bank's reputation, and that diversifying guarantees leads to reducing risks, and the researchers reached a number of recommendations, the most important of which are: the bank's social responsibility urges it to contribute to society, and it is preferable for the bank to overcome the obstacles to lending. This ensures that the right customer gets the right loan.

Keywords: Risks, bank loans, guarantees.

الفصل الأول:

1-1 : المقدمة:

جاء الإسلام قبل أربعة عشر قرناً وعمل على إعادة توزيع الثروة والدخل وتمليك وسائل الإنتاج للفقراء، ثم جاءت المصارف الإسلامية في النصف الثاني من القرن الماضي بمنهج تتيح للفقراء الحصول على الأموال على أن يشاركهم المصرف الإسلامي فيما ينجم من خسائر⁽¹⁾. يُعتبر الائتمان المصرفي نشاط غاية في الأهمية لما له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه، فمثلاً يجد المتتبع للنمو في مختلف دول العالم أن دولة كالألمانيا الاتحادية قد تعرضت للدمار الشامل ثم تم تعميمها وتطويرها وإرتقاء هيكلها عن طريق الائتمان المصرفي المدروس، كما أن النهضة اليابانية تعزو بالكامل إلى كفاءة الجهاز المصرفي الياباني محلياً وعالمياً⁽²⁾. ولكن يعتبر الائتمان أداة حساسة تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية إذا لم يحسن استخدامه مثال لذلك مشكلة الرهن العقاري 2008م في الولايات المتحدة الأمريكية، فالإئتمان المصرفي في حالة إنكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وفي كلا الحالتين لها آثار بالغة الخطورة والتعقيد وتسبب إختلالات هيكلية⁽³⁾.

1-2 مشكلة البحث:

بالرغم من سياسات ومنشورات بنك السودان المركزي وعملية الرقابة الداخلية لازالت مخاطر القروض قائمة، وتتمثل المشكلة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. إلى أي مدى يمكن أن يؤدي تنويع الضمانات إلى تقليل المخاطر؟
2. إلى أي مدى يمكن أن يؤدي حصول البنك على معلومات حقيقية عن العميل إلى تخفيض المخاطر؟
3. هل إخفاء العميل للمعلومات الشخصية يؤدي إلى زيادة المخاطر؟
4. في حالة عجز العميل عن السداد، ماهي الحلول المثلى؟
5. هل يمكن تسوية وتحويل المخاطر مع العميل المتعثّر إلى طرف آخر؟

1-3 أهداف البحث: الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو:

1. التعرف على المخاطر التي تواجهها البنوك في إسترداد القرض وتكلفة الإقراض.
2. كيفية الحد من المخاطر من جهة البنك إلى أقصى حد ممكن.
3. كيفية تقديم الضمانات المناسبة من الأفراد طالبي التمويل.
4. كيفية التعرف على العميل وكيفية الحصول على معلومات حقيقية عنه.

1-4 أهمية البحث:

يتوقف نمو وتطور الدول بمقدار ما تقدمه البنوك من خدمات إئتمانية وتعتبر المخاطر المصرفية للإئتمان هي أكبر محدّدات نمو وتطور الاقتصاد.

1.4.1 الأهمية العلمية:

- إثراء مكتبة الجامعة بمعلومات حديثة عن مخاطر الإقراض في الجهاز المصرفي بصورة خاصة ولاية كسلا.
- تسليط الضوء على مخاطر الائتمان في بنوك ولاية كسلا.

2.4.1 الأهمية العملية:

1. النتائج التي تتوصل إليها نتائج البحث ستساعد في تخفيف حدة المخاطر.
2. مساعدة متخذي القرار في البنوك العاملة بولاية كسلا، باتخاذ القرارات الرشيدة التي من شأنها رفع مكانة البنك ماديا ومعنويا.
3. تشجيع العملاء على الاقتراض وفق أسس وضوابط معينة.

5-1 فروض البحث:

1. تنويع الضمانات يؤدي إلى تقليل المخاطر.
2. يؤدي حصول البنك على معلومات حقيقية عن العميل إلى تخفيض المخاطر.
3. تكلفة الإقراض تؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.
4. عجز العميل عن السداد يؤدي إلى تشويه سمعة البنك.

6-1 منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الاستقرائي الوصفي والإحصائي التحليلي في جمع وتحليل البيانات والمعلومات باستخدام برنامج إل SPSS وذلك للحصول على النتائج من خلال استخدام أسلوب الاستبيان.

1-6-1 مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: استخدام أسلوب الاستبيان والمصادر الثانوية: التقارير الدورية لبنك السودان، المجلات العلمية.

7-1 حدود البحث: الحدود المكانية:

ولاية كسلا. الحدود الزمانية: مايو- اغسطس 2021م.

8-1 الدراسات السابقة:

(8-1) الباحث: هند محمد محمد السيد (2014م)

العنوان: دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي للمصارف (دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني 2012-2002م)، *ماجستير (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا). تناول البحث مشكلة الدراسة هل تؤثر الديون المتعثرة على الأداء المالي، هل تتأثر الديون المتعثرة بوجود ضمانات الممنوحة، ماهي أثر الضمانات الممنوحة على الأداء المالي للمصارف؟، وكان الهدف الرئيس من البحث هو التعرف على أثر الديون المتعثرة على الأداء المالي والدور الذي تلعبه الضمانات كمتغير وسيط، ومن الفرضيات تؤثر الديون المتعثرة على الأداء المالي للمصارف، تبع الباحث المنهج الوصفي في دراسة الحالة ومن ثم جمع وتحليل البيانات، ومن أهم النتائج يستخدم البنك الضمان العقاري بصورة أكبر من أنواع الضمانات الأخرى، وذلك لثبات قيمته وسهولة تسويله، تعدد الضمانات لدى البنك ساهم في تحسن نسب السيولة والربحية وذلك لسهولة تسهيل هذه الضمانات، ومن أهم التوصيات ضرورة تطوير أسس وضوابط منح التمويل ولا تستخدم فقط في توضيح السقوف الائتمانية للتحكم في كمية النقود المعروضة وضبط حجم السيولة بالمصارف لتشمل تحقيق التمويل المصرفي، ضرورة إيجاد سياسات واضحة للتعامل مع الديون المتعثرة حتى لا تؤثر على نسب الربحية بالبنك، ضرورة التحقق من المستندات في الضمان العقاري حتى لا يكون فيها أي تزوير.

(8-2) الباحثون: اباذر حامد إبراهيم، سامح ميرغني عبد الجبار، الأمين حسن الأمين، عبد الجليل محمد عبد الجليل، علاء الدين محمد أحمد..(2015)العنوان: دور الائتمان المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة البنك الزراعي السوداني - حلفا الجديدة) *بكالوريوس 2015م كلية الشرق الأهلية بكسلا. تتمثل المشكلة في مدى الحرية المتاحة لإدارة البنوك واتخاذ القرار الائتماني، سياسة السلطات النقدية والائتمانية في المساندة المصرفية، السياسة النقدية والائتمانية العامة ودورها في دعم ثقة الجهاز المصرفي، سياسة الضمان الائتماني المصرفي، ومن أهداف البحث ، تحقيق أكبر قدر من التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الأغراض التمويلية التي تقوم بها المصارف وطريقة عرض والطلب لأسعار السلع والخدمات التمويلية، ومن الفرضيات انه كلما تمتعت إدارة البنوك بجدية أكبر في اتخاذ القرار الائتماني كلما زادت الثقة في هذه الإدارات، تم اتباع المنهج الاستقرائي لوصف الحقائق وتحليل البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، ومن النتائج التي توصل لها الباحثون المرونة في تفعيل السياسة النقدية والائتمانية أدت الى زيادة التمويل، ومن التوصيات نوصي بالتوجه التام نحو تخطيط وتنظيم محددات الطلب وعرض الائتمان المصرفي، نوصي بتوسيع النشاطات الاقتصادية ومعالجة القصور الذي يعاني منه هذا المجال وبقية العمل على

استخدام وارد الائتمان المصرفي المتاح.

(8-3) الباحث: طارق أبو القاسم احمد (2016) :

العنوان: دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية (1438هـ-2016م) *دكتوراة (جامعة الرباط الوطني). تتمثل المشكلة في ظهور الحاجة الى مقياس أداء بطاقة الأداء المتوازن نتيجة لمحاولة تقليل وقياس مخاطر الائتمان المصرفي من خلال ذلك يمكن للباحث التعبير عن مشكلة البحث في الاتي:

ما هي الحاجة الى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف السودانية؟، هل تؤثر بطاقة الأداء المتوازن على قياس مخاطر الائتمان في المصارف السودانية؟، ما مدى توافر المقومات اللازمة لتطبيق مقياس بطاقة الأداء المتوازن في المصارف السودانية؟، وتهدف هذه الدراسة الى تحقيق بعض الأهداف مثل تحديد أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقليل مخاطر الائتمان للمصارف السودانية، تقدم الدراسة دليلا علميا من خلال تسليط الضوء على مقياس بطاقة الأداء المتوازن في قياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية وذلك من خلال توفير المعلومات الكافية التي تحتاجها الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية والرقابية وتقليل مخاطر الائتمان، الفرضيات الأولى: يؤثر البعد المالي لبطاقة الأداء المتوازن على تقليل مخاطر الائتمان، الفرضية الثانية: يؤثر بعد العمليات الداخلية لبطاقة الأداء المتوازن على تقليل مخاطر الائتمان المصرفي، الفرضية الثالثة: يؤثر بعد العملاء لبطاقة الأداء المتوازن على تقليل مخاطر الائتمان المصرفي، الفرضية الرابعة: يؤثر بعد التعلم والنمو لبطاقة الأداء المتوازن على تقليل مخاطر الائتمان المصرفي، واعتمد الباحث على المنهج البحثية التالية المنهج الاستنباطي: لتحديد طبيعة المشكلة، المنهج التاريخي: لاستعراض الدراسات السابقة، المنهج الوصفي التحليلي: وذلك في دراسة الحالة لوصف الظاهرة وتحليل واختبار الفرضيات، ومن نتائج البحث الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن في تقويم أداء المصارف يساهم في الحد من المخاطر المصرفية لتركيزها على الجوانب المالية وغير المالية. ومن التوصيات ان تفعيل دور إدارة المخاطر في المصارف السودانية يساهم في الحد من المخاطر.

9-1 التعليق على الدراسات:

تناولت الدراسات السابقة مشكلة تأثير الديون على الأداء المالي، مدى الحرية المتاحة لإدارة البنوك في إتخاذ القرار الإئتماني، هل تؤثر بطاقة الأداء المتوازن على قياس مخاطر الائتمان في المصارف السودانية؟ بينما الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعرف على المخاطر التي تواجهها البنوك في إسترداد (القرض وتكلفة الاقتراض) بالإضافة إلى إنخفاض الربحية جراء تدهور قيمة الجنيه السوداني، وكيفية الحد من المخاطر من جهة البنك والأفراد طالبي التمويل.

الفصل الثاني:

الإطار النظري:

1-2 مفهوم القرض المصرفي:

يختلف مفهوم القرض المصرفي من باحث لآخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره.

القرض اصطلاحاً:

باللغات الأوربية أصل كلمة قرض Credit جاءت من الكلمة اللاتينية Creditum المشتقة من الفعل اللاتيني Credere الذي يعتقد Croire.⁽⁴⁾ القرض لغة: هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية والمقرض (Mourgues). أو هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا على المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى انه يمكن ان يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية.⁽⁵⁾

2-2 القروض بالمفهوم القانوني:

كل فعل تقوم من خلاله مؤسسة مهياة لهذا الغرض بوضع مؤقتاً مجموعة من الأموال في متناول شخص طبيعي او معنوي لحساب هذا الأخير تعهدا بالإمضاء.⁽⁶⁾

3-2 القرض بالمفهوم الاقتصادي:

هو مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي لأفراد، لمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة وذلك بمعدل فائدة محدد مسبقاً.⁽⁷⁾

كما يمكن القول إن القروض هي أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة شخص ما هو الدائن (ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته) بمنح الأموال (بضاعة، نقود) إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانها أو لآخرين وذلك مقابل ثمن او تعويض هو الفائدة، ويتضمن القرض الذي يعطى لفترة هي أصلاً محدودة في الزمن، الوعد من طرف المدين تسديده بعد إنقضاء فترة يُتفق عليها مسبقاً بين الطرفين، وهناك الكثير من الأمور التي تدفع البنك الى القيام بهذا الفعل، فالقرض قبل كل شيء هو الغاية من وجوده. ويقوم البنك أيضاً بهذا الفعل

نظرا للملاءة المالية للمدين أو الزبون، فالبنك عندما يقوم بإقراض شخص معين، فهو يثق في أن هذا الشخص مستعد وقادر على القيام بعملية التسديد متى ما حل تاريخ الاستحقاق، وهو ملتزم بدفع ثمنه إكتساب حق استخدام هذه الأموال وفق الشروط والصيغ المتفق عليها.⁽⁸⁾

4-2 : مفهوم المخاطر:

1-4-2 : تعريف المخاطر:

1/ في اللغة:

مأخوذة من الخطر: الإشراف على الهلاك وخوف التلف خاطر بنفسه، يخاطر: أشفي بها على خطر يهلك أو نيل ملك، أو فعل ما يكون الخوف فيه أغلب. الخطر: السبق الذي يتراهن عليه، يقال: خطره على كذا، وخطر الرجل الحي: قدره ومنزلته، يقال: رجل خطير: أي ذو شأن.⁽⁹⁾

2/ مفهوم المخاطر في الأدبيات المالية:

لإيجاد مفهوم المخاطرة يحتاج التعريف لمفهوم واضح يستخدمه الناس حتى في محادثاتهم العادية فإذا قال المتحدث: هناك مخاطرة في أمد ما، فهم المستمع أنه يحدثه عن وضع عدم التيقن بحدوث النتائج المطلوبة⁽¹⁰⁾. واحتمال أن يكون المال أمر غير محبب إلى النفس، وهذا بالضبط ما يقصد بالمخاطرة في لغة الدراسات المالية، فهي تشير إلى الوضع الذي يواجه فيه أكثر الاحتمالات قابل للوقوع، ومن الجلي أن الحالات التي يواجه فيها احتمالاً واحداً هي حالات انعدام الخطر.⁽¹¹⁾

مفهوم المخاطر من الموضوعات محل الجدل والنقاش سواء من جانب علماء المحاسبة أو خبراء التمويل حيث يجمع البعض على أن المخاطر هي فرصة تكبد أذاً أو تلف أو ضرر أو خسارة مستقبلاً أو احتمال النقص في الأصل.⁽¹²⁾

الفصل الثالث:

الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية:

3.1 منهج الدراسة:

استخدام المنهج الاستقرائي الوصفي والإحصائي التحليلي ببرنامج ال (SPSS) في جمع وتحليل البيانات والمعلومات وذلك للحصول على النتائج باستخدام أسلوب الاستبيان.

3.2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك والمصارف العاملة بولاية كسلا حيث إرتفع عدد فروع المصارف العاملة بالولاية من 24 فرعاً بنهاية 2017م إلى 26 فرعاً بنهاية عام 2018م موزعة على مدن الولاية المختلفة. حيث مدينة كسلا بها 17 فرع 14 منها بنوك تجارية وثلاث بنوك متخصصة، حلفا الجديدة بها ستة فروع ثلاث منها بنوك تجارية وثلاث بنوك متخصصة، خشم القربة وبها بنك واحد تجاري، اروما وبها بنك واحد متخصص، ود الحليو وبها بنك متخصص واحد. وكانت مجموعة العينة الدراسة تتمثل في ستة بنوك تم إجراء الدراسة عليها وهي (بنك ادمرمان الوطني، بنك الخرطوم، البنك الزراعي، بنك العمال، بنك النيل وبنك الجزيرة).⁽¹³⁾ وعليه للخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان عمل البحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي وسنوات الخبرة. وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين):

3-3 التحليل: جدول (1) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

العمر	التكرار	النسبة
29 وأقل	25	49.0
30-39	19	37.3
40-49	4	7.8
50 فأكثر	3	5.9
الإجمالي	51	100.0

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (1) يتضح أن أعمار أفراد العينة أغلبهم وبنسبة 49 % في سن 29 فأقل، ويليهما الأعمار ما بين الثلاثين والأربعين، وأقل عدد من الأفراد يتركز حول 50 فأكثر ويليهما ما بين الأربعين والخمسين بأربعة أشخاص.

جدول (2) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ثانوي	1	2.0
دبلوم وسيط	1	2.0
بكالوريوس	21	41.2
دبلوم عالي	9	17.6
ماجستير	17	33.3
دكتوراه	2	3.9
الاجمالي	51	100.0

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال SPSS.

من الجدول (2) يتضح ان حملة البكالوريوس هم أكثر أفراد العينة بنسبة بلغت 41.2 % حيث حصلت على أعلى تكرار 21، وان حملة الدبلوم والشهادة الثانوية هم اقل أفراد العينة بمقدار 2 %.

جدول (3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
إدارة أعمال	6	11.8
محاسبة وتكاليف	21	41.2
اقتصاد	13	25.5
دراسات مصرفية	3	5.9
أخرى	8	15.7
الإجمالي	51	100.0

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (3) يتضح أن أصحاب تخصص محاسبة وتكاليف هم أكثر أفراد العينة بنسبة بلغت 41.2 % بتكرار 21، وان متخصصي الدراسات المصرفية بلغ عددهم ثلاث وبنسبة بلغت 5.9 % وهم اقل أفراد العينة.

جدول (4) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

النسبة	التكرار	المركز الوظيفي
9.8	5	مدير إدارة
13.7	7	رئيس قسم
60.8	31	موظف
15.7	8	اخرى
100.0	51	الاجمالي

المصدر بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (4) يتضح بلغت نسبة الموظفين 60.8 % وهي اكبر نسبة بتكرار 31، تليها أصحاب مراكز أخرى وبنسبة بلغت 15.7 % وتكرار 8، ثم 13.7 رئيس قسم وتكرار 7، وأقل نسبة كانت من نصيب مدير إدارة ب 9.8 % وتكرار 5.

جدول رقم (5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
52.9	27	5 و اقل
17.6	9	5-10
13.7	7	10-15
7.8	4	15-20
7.8	4	20 وأكثر
100.0	51	الاجمالي

المصدر بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (5) يتضح أن اكبر نسبة في سنوات الخبرة تركزت في 5 و اقل بنسبة بلغت 52.9 % وتكرار 27 تليها (5-10) بنسبة 17.6 % وتكرار 9 ثم 13.7 لسنوات خبرة (10-15) وتكرار 7 ومن ثم (15-20) بنسبة 7.8 % واخيرا (20 واكثر) بنسبة 7.8 % وتعتبر اقل نسبتي بتكرار 4 .

3-3-1 أداة الدراسة (البحث) - وصف الاستبانة

- الأسئلة من (Q11-Q15) خاصة بالفرضية الأولى.
- الأسئلة من (Q21-Q25) خاصة بالفرضية الثانية.
- الأسئلة من (Q31-Q34) خاصة بالفرضية الثالثة.
- الأسئلة من (Q41-Q44) خاصة بالفرضية الرابعة.

3-3-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة: الرسوم البيانية، الوسط الحسابي، الوسط المرجح، اختبار كاي.

3-3-3 ثبات وصدق أداة الدراسة :

من أجل اختبار ثبات الأداة (الاستبانة) تم استخدام معامل ألفا كرنباخ على فقرات الاستبانة، حيث يقيس هذا المعامل مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لإجابات المبحوثين تجاه فقرات الاستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0-100).

معامل الصدق = $\sqrt{\text{Alpha}}$ أي الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

جدول (6) يوضح نتيجة اختبار الصدق والثبات (الفا كرونباخ) لفرضيات الدراسة :

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحاور الأربع	18	0.76	0.87

المصدر: من بيانات الباحثون من برنامج ال spss

التفسير: بلغت نسبة الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة 76 % على مقدرتها على إعطاء نتائج متوافقة للإجابات، وبلغ معامل الصدق 87 % ويعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

3-3-4 تطبيق أداة الدراسة:

لجأ الباحثون بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبيان إلى توزيعه على عينة الدراسة المقررة، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) حسب الأوزان الآتية:

جدول (7) يوضح الأوزان:

1	وزنها	أوافق بشدة
2	وزنها	أوافق
3	وزنها	محايد
4	وزنها	لا أوافق
5	وزنها	لا أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثون spss 2021م.

ويمكن حساب الوسط الفرضي كالآتي:

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{1} = \frac{3+4+5+2+1}{5} = 3$$

تم تحديد الحدود الفاصلة للفئات وفقاً للخطوات الإحصائية التالية: المدى يساوي أعلى درجة على المقياس ناقصاً أدنى درجة، بمعنى 4-5=1، طول الفترة يساوي المدى على عدد الفئات، بمعنى 4÷5=0.80، وبناءً على ذلك يصبح التوزيع حسب الجدول (8) التالي:

جدول (8) يوضح توزيع المتوسط وفقاً لمقياس لكرت الخماسي:

المتوسط المرجح	المستوي
من 1.00 إلى 1.79	أوافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	أوافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	لا أوافق
من 4.20 إلى 5.00	لا أوافق بشدة

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عن طريق برنامج الـ spss، 2021

3-5 تحليل البيانات الأساسية:

تم سؤال المبحوثين عن مدى موافقتهم أو عدم موافقتهم حول العبارات الأساسية للاستبيان وأعطيت لهم خيارات تتراوح من (أوافق بشدة) الى (لا أوافق بشدة)، الجدول رقم (9) يشير إلى التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول العبارات الأساسية للاستبيان وذلك بالعدد والنسبة المئوية.

جدول رقم (9) يوضح التوزيع التكراري للعبارات الأساسية للفرضية الأولى (بالعدد والنسبة

المئوية):

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
	%	%	%	%	%
Q11: تمويل البنك للقرض يعبر عن الامكانية المادية والقدرة التمويلية للبنك.	11	35	5	0	0
	21.6 %	68.6 %	9.8 %	0	0
Q12: نوعية الضمانات تساعد في اتخاذ القرار الاقراضي، ولا تعبر عن مقدرة العميل على السداد.	25	14	8	4	0
	49.0 %	27.5 %	15.7 %	7.8 %	0
Q13: تنوع الضمانات تؤدي الى تقليل مخاطر القروض للبنك، ولكن لا تعني إنتفاء المخاطر.	21	24	5	1	0
	41.2 %	47.1 %	9.8 %	2.0 %	0
Q14: التحديات التي تواجه البنوك في قبول الإقراض هي نوع النشاط الاستثماري المراد.	17	21	10	3	0
	33.3 %	41.2 %	19.6 %	5.9 %	0
Q15: المخاطر تؤدي الى تقليل الطلب على الائتمان من خلال تشديد الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها البنك للحد من المخاطر	17	26	4	4	0
	33.3 %	51.0 %	7.8 %	7.8 %	0

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج الـ spss

من الجدول (9) أعلاه نخلص إلى الآتي:

- 1/نسبة (21.6 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الأولى، وأن نسبة (68.6 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (9.8 %).
 - 2/نسبة (49.0 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثانية، وأن نسبة (27.5 %) من عينة موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (15.7 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين (7.8 %).
 - 3/نسبة (41.2 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثالثة، وأن نسبة (47.1 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (9.8 %)، ولغت نسبة غير الموافقين (2.0 %).
 - 4/نسبة (33.3 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الرابعة، وأن نسبة (41.2 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون (19.6 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين (5.9 %).
 - 5/نسبة (33.3 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الخامسة، وأن نسبة (51.0 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (7.8 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين (7.8 %).
- الجدول(10) يوضح التوزيع التكراري للعبارات الأساسية للفرضية الثانية (بالعدد والنسبة المئوية):

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
	%	%	%	%	%
Q21: تكلفة الإقراض لا ترتبط بالقرض نفسه، وإنما تتعداه الى نوعية النشاط المراد الاستثمار فيه.	16	29	5	1	0
	31.4	56.9	9.8	2.0	0
Q22: مخاطر الإقراض لا ترتبط بنوعية وكمية الأموال المودعة لدى البنك.	13	22	6	10	0
	25.5	43.1	11.8	19.6	0
Q23: حجم القرض ليس بالضرورة ان يؤدي الى زيادة المخاطر، ولكن ظروف عدم التأكد تؤدي الى ذلك.	16	24	8	3	0
	31.4	47.1	15.7	5.9	0
Q24: كل ما زادت تكاليف الإقراض كلما رغب البنك في تقليل تكاليف القرض أو اتاحة الفرصة لاستثمارات أخرى أقل تكلفة.	14	23	10	4	0
	27.5	45.1	19.6	7.8	0
Q25: تمويل القرض يحتاج الى رؤية واضحة تعبر عن مقدار المخاطر.	21	24	6	0	0
	41.2	47.1	11.8	0	0

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول رقم (10) نخلص الى الآتي:

1. نسبة (31.4 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الأولى، وأن نسبة (56.9 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (9.8 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين (2.0 %).

2. نسبة (25.5%) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثانية، وأن نسبة (43.1%) من عينة موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (11.8%) وبلغت نسبة غير الموافقين (19.6%).
3. نسبة (31.4%) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثالثة، وأن نسبة (47.1%) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (15.7%) ولغت نسبة غير الموافقين (5.9%).
4. نسبة (27.5%) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الرابعة، وأن نسبة (45.1%) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون (19.6%)، وبلغت نسبة غير الموافقين (7.8%).
5. نسبة (41.2%) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الخامسة، وأن نسبة (47.1%) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (11.8%).

الجدول (11) يوضح التوزيع التكراري للعبارات الأساسية للفرضية الثالثة (بالعدد والنسبة المئوية):

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
	%	%	%	%	%
Q31: يتأكد البنك من صحة معلومات العميل باستخدام مبادئ علم النفس في تقييم الأفراد.	6	22	8	14	1
	11.8	43.1	15.7	27.5	2.0
Q32: إدلاء العميل بمعلومات صحيحة لا يزيد من نسبة احتمال قبول طلب الائتمان، لأن البنك يركز على الربحية وسداد أصل القرض.	19	17	3	10	2
	37.3	33.3	5.9	19.6	3.9
Q33: المظهر الخارجي للعميل لا يؤثر في القرار الائتماني.	17	21	5	8	0
	33.3	41.2	9.8	15.7	0
Q34: دراسة الجدوى الاقتصادية تزيد من احتمال قبول طلب الائتمان.	19	21	6	5	0
	37.3	41.2	11.8	9.8	0

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول رقم (11) نخلص الى الآتي:

1. نسبة (11.8%) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الأولى، وأن نسبة (43.1%) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (15.7%)، وبلغت نسبة غير الموافقين (27.5%)، وأن نسبة غير الموافقين بشدة من عينة المبحوثين بلغت (2.0%).
2. نسبة (37.3%) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثانية، وأن نسبة (33.3%) من عينة موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (5.9%) وبلغت نسبة غير الموافقين (19.6%)، وأن نسبة غير الموافقين بشدة من عينة المبحوثين بلغت (3.9%).
3. نسبة (33.3%) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثالثة، وأن نسبة (41.2%) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (9.8%) وبلغت نسبة غير الموافقين (15.7%).

4. نسبة (37.3%) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الرابعة، وأن نسبة (41.2%) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون (11.8%)، وبلغت نسبة غير الموافقين (9.8%).
الجدول رقم (12) يوضح التوزيع التكراري للعبارات الأساسية للفرضية الرابعة (بالعدد والنسبة المئوية):

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
	%	%	%	%	%
Q41: المسائلة القانونية للعميل المتعثر تسئ إلى سمعة البنك.	9	24	7	9	2
	17.6	47.1	13.7	17.6	3.9
Q42: عجز العميل عن السداد يعزز عامل عدم الثقة في البنوك.	10	19	8	11	3
	19.6	37.3	15.7	21.6	5.9
Q43: يؤدي ترغيب العملاء على الائتمان زيادة في إيرادات البنك وسمعته ومن ثم مقدرته على منح الائتمان.	11	34	6	0	0
	21.6	66.7	11.8	0	0
Q44: عجز العميل عن السداد يرتبط بالوضع الاقتصادي الراهن للدولة.	12	22	6	7	4
	23.5	43.1	11.8	13.7	7.8

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (12) نخلص الى الآتي:

1. نسبة (17.6%) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الأولى، وأن نسبة (47.1%) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (13.7%)، وبلغت نسبة غير الموافقين (17.6%)، وبلغت نسبة غير الموافقين بشدة من عينة الدراسة (3.9%).
2. نسبة (19.6%) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثانية، وأن نسبة (37.3%) من عينة موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (15.7%) وبلغت نسبة غير الموافقين (21.6%)، وبلغت نسبة غير الموافقين بشدة من عينة الدراسة (5.9%).
3. نسبة (21.6%) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثالثة، وأن نسبة (66.7%) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (11.8%).
4. نسبة (23.5%) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الرابعة، وأن نسبة (43.1%) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون (11.8%)، وبلغت نسبة غير الموافقين (13.7%)، وبلغت نسبة غير الموافقين بشدة من عينة الدراسة (7.8%).

2-3- الاحصاء الوصفي لجميع عبارات المحاور:

تم حساب المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين حول العبارات الأساسية للاستبيان وكذلك التفسير والترتبة، الجدول رقم (13) يشير إلى ذلك.

جدول رقم (13) يوضح المتوسط المرجح بالأوزان والانحراف المعياري لجميع العبارات:

الرقم	العبرة			الانحراف المعياري	الوسط المرجح	الاتجاه
	الفرضية الأولى					
1	Q11:	تمويل البنك للقرض يعبر عن الامكانية المادية والقدرة التمويلية للبنك.	553.	1.88	موافق	
2	Q12:	نوعية الضمانات تساعد في اتخاذ القرار الاقراضي، ولا تعبر عن مقدرة العميل على السداد.	974.	1.82	موافق	
3	Q13:	تنوع الضمانات تؤدي الى تقليل مخاطر القروض للبنك، ولكن لا تعني إنتفاء المخاطر.	723.	1.73	موافق بشدة	
4	Q14:	التحديات التي تواجه البنوك في قبول الإقراض هي نوع النشاط الاستثماري المراد.	883.	1.98	موافق	
5	Q15:	المخاطر تؤدي الى تقليل الطلب على الائتمان من خلال تشديد الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها البنك للحد من المخاطر	885.	1.90	موافق	
الفرضية الثانية						
1	Q21:	تكلفة الإقراض لا ترتبط بالقرض نفسه، وانما تتعداه الى نوعية النشاط المراد الاستثمار فيه.	684.	1.82	موافق	
2	Q22:	مخاطر الإقراض لا ترتبط بنوعية وكمية الأموال المودعة لدى البنك.	1.055	2.25	موافق	
3	Q23:	حجم القرض ليس بالضرورة ان يؤدي الى زيادة المخاطر، ولكن ظروف عدم التأكد تؤدي الى ذلك.	848.	1.96	موافق	
4	Q24:	كل ما زادت تكاليف الإقراض كلما رغب البنك في تقليل تكاليف القرض أو اتاحة الفرصة لاستثمارات أخرى أقل تكلفة.	891.	2.08	موافق	
5	Q25:	تمويل القرض يحتاج الى رؤية واضحة تعبر عن مقدار المخاطر.	672.	1.71	موافق بشدة	
الفرضية الثالثة						
1	Q31:	يتأكد البنك من صحة معلومات العميل باستخدام مبادئ علم النفس في تقييم الأفراد.	1.074	2.65	محايد	
2	Q32:	إدلاء العميل بمعلومات صحيحة لا يزيد من نسبة احتمال قبول طلب الائتمان، لأن البنك يركز على الربحية وسداد أصل القرض.	1.249	2.20	موافق	
3	Q33:	المظهر الخارجي للعميل لا يؤثر في القرار الائتماني.	1.036	2.08	موافق	
4	Q34:	دراسة الجدوى الاقتصادية تزيد من احتمال قبول طلب الائتمان.	947.	1.94	موافق	
الفرضية الرابعة						
1	Q41:	المسائلة القانونية للعميل المتعثر تسئ الى سمعة البنك.	1.100	2.43	موافق	
2	Q42:	عجز العميل عن السداد يعزز عامل عدم الثقة في البنوك.	1.204	2.57	محايد	
3	Q43:	يؤدي ترغيب العملاء على الائتمان زيادة في إيرادات البنك وسمعته ومن ثم قدرته على منح الائتمان.	575.	1.90	موافق	
4	Q44:	عجز العميل عن السداد يرتبط بالوضع الاقتصادي الراهن للدولة.	1.218	2.39	موافق	

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

— مخاطر القروض البنكية وكيفية الحد منها (دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بولاية كسلا-السودان —

من الجدول رقم (13) يتضح الآتي: بلغ المتوسط المرجح للعبارات جميعها 1.88، 1.82، 1.73، 1.98، 1.90، 1.82، 2.25، 1.96، 2.08، 1.71، 2.65، 2.20، 2.08، 1.94، 2.43، 2.57، 1.90، 2.39. على التوالي وهي جميعها تقع في المدى 1 الى 2.57 مما يعني ان المبحوثين يوافقون على هذه العبارات.

1-2-13 اختبار فرضيات الدراسة:

1-1-2-3: تحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: جدول (14) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لفقرات محور فرضية الدراسة الأولى.

م	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	Q11: تمويل البنك للقروض يعبر عن الامكانية المادية والقدرة التمويلية للبنك.	1.88	553.	29.647	2	0.000
2	Q12: نوعية الضمانات تساعد في اتخاذ القرار الاقراضي، ولا تعبر عن مقدرة العميل على السداد.	1.82	974.	19.667	3	0.000
3	Q13: تنوع الضمانات تؤدي الى تقليل مخاطر القروض للبنك، ولكن لا تعني إنتفاء المخاطر.	1.73	723.	30.804	3	0.000
4	Q14: التحديات التي تواجه البنوك في قبول الإقراض هي نوع النشاط الاستثماري المراد.	1.98	883.	14.804	3	0.002
5	Q15: المخاطر تؤدي الى تقليل الطلب على الائتمان من خلال تشديد الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها البنك للحد من المخاطر.	1.90	885.	27.196	3	0.000

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (14) نلاحظ أن بالنظر الى القيم الاحتمالية لكل العبارات نجد انها اقل من 0.005، وهذا يعني ان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الإجابات المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد،.....). اي ان الإجابات افراد العينة لا تتحيز الى عبارة دون الاخرى، وبالرجوع الى الأوساط الحسابية اقل من الوسط الفرضي (3) وهذا يعني ان معظم افراد العينة تتحيز الى عبارة الموافق. ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.553-0.974) وهذا يشير الى تجانس الإجابات. وهذا يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: جدول رقم (15) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لفقرات محور فرضية الدراسة الثانية.

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	Q21: تكلفة الإقراض لا ترتبط بالقرض نفسه، وإنما تتعداه الى نوعية النشاط المراد الاستثمار فيه.	1.82	684.	37.078	3	0.000
2	Q22: مخاطر الإقراض لا ترتبط بنوعية وكمية الأموال المودعة لدى البنك.	2.25	1.055	10.882	3	0.012
3	Q23: حجم القرض ليس بالضرورة ان يؤدي الى زيادة المخاطر، ولكن ظروف عدم التأكد تؤدي الى ذلك.	1.96	848.	19.980	3	0.000
4	Q24: كل ما زادت تكاليف الإقراض كلما رغب البنك في تقليل تكاليف القرض أو اتاحة الفرصة لاستثمارات أخرى أقل تكلفة.	2.08	891.	14.961	3	0.002
5	Q25: تمويل القرض يحتاج الى رؤية واضحة تعبر عن مقدار المخاطر.	1.71	672.	10.941	2	0.000

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (15) نلاحظ وبالنظر الى القيم الاحتمالية لكل العبارات نجد انها اقل من 0.005، وهذا يعني ان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الإجابات المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد،.....). اي ان الإجابات افراد العينة لا تتحيز الى عبارة دون الاخرى، وبالرجوع الى الأوساط الحسابية اقل من الوسط الفرضي (3) وهذا يعني ان معظم افراد العينة تتحيز الى عبارة الموافقة. ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.672-1.055) وهذا يشير الى تجانس الإجابات. وهذا يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: جدول (16) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لفقرات محور فرضية الدراسة الثالثة.

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	Q31: يتأكد البنك من صحة معلومات العميل باستخدام مبادئ علم النفس في تقييم الأفراد.	2.65	1.074	25.569	4	0.000
2	Q32: إدلاء العميل بمعلومات صحيحة لا يزيد من نسبة احتمال قبول طلب الائتمان، لأن البنك يركز على الربحية وسداد أصل القرض.	2.20	1.249	23.804	4	0.000
3	Q33: المظهر الخارجي للعميل لا يؤثر في القرار الائتماني.	2.08	1.036	13.235	3	0.004
4	Q34: دراسة الجدوى الاقتصادية تزيد من احتمال قبول طلب الائتمان.	1.94	947.	16.686	3	0.001

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول رقم (16) نلاحظ و بالنظر الى القيم الاحتمالية لكل العبارات نجد انها اقل من 0.005، وهذا يعني ان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الإجابات المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد،.....).اي ان الإجابات افراد العينة لا تتحيز الى عبارة دون الاخرى، وبالرجوع الى الأوساط الحسابية اقل من الوسط الفرضي (3) وهذا يعني ان معظم افراد العينة تتحيز الى عبارة الموافق. ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.947-1.249) وهذا يشير الى تجانس الإجابات. وهذا يؤكد صحة الفرضية. الفرضية الرابعة: جدول رقم(17) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لفقرات محور فرضية الدراسة الرابعة.

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	Q41: المسائلة القانونية للعميل المتعثّر تسئ الى سمعة البنك.	2.43	1.100	26.549	4	0.000
2	Q42: عجز العميل عن السداد يعزز عامل عدم الثقة في البنوك.	2.57	1.204	13.216	4	0.010
3	Q43: يؤدي ترغيب العملاء على الائتمان زيادة في إيرادات البنك وسمعته ومن ثم مقدرته على منح الائتمان.	1.90	575.	26.235	2	0.000
4	Q44: عجز العميل عن السداد يرتبط بالوضع الاقتصادي الراهن للدولة.	2.39	1.218	20.471	4	0.000

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول رقم (17) نلاحظ أنه وبالنظر الى القيم الاحتمالية لكل العبارات نجد انها اقل من 0.005، وهذا يعني ان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الإجابات المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد، ..) اي ان الإجابات افراد العينة لا تتحيز الى عبارة دون الاخرى، وبالرجوع الى الأوساط الحسابية اقل من الوسط الفرضي (3) وهذا يعني ان معظم افراد العينة تتحيز الى عبارة الموافقة. ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.575-1.218) وهذا يشير الى تجانس الإجابات. وهذا يؤكد صحة الفرضية.

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على مخاطر الإقراض ومحاولة تقليل المخاطر والتعرف على كيفية تقديم طلبات الإقراض والعوامل المساهمة في قبول الطلب من حيث نوعية الضمانات الى نوع الاستثمار، واستخدم في البحث المنهج التحليل الوصفي والإحصائي التحليلي في جمع وتحليل البيانات والمعلومات باستخدام برنامج SPSS. هذا وقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج والتوصيات وهي:

النتائج:

- على ضوء نتائج التحليل السابق خلص البحث إلى النتائج الآتية :
1. أن تنوع الضمانات تؤدي الى تقليل المخاطر (تنوع المحفظة التمويلية)، تنوعت نسب الإجابة على العبارات موافق وموافق بشدة (74.5% - 90.2%) وتراوحت القيم الاحتمالية (-0.000 - 0.002) أي $\text{sig} = (0.002)$ من القيمة الجدولية (0.005)، ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.553-0.974) وهذا يشير الى تجانس الإجابات أي صحة الفرضية الأولى.
2. حصول البنك على معلومات حقيقية من العميل تؤدي الى تخفيض المخاطر (ما يؤدي الى معرفة إمكانياته الحقيقية)، تراوحت الإجابات على عبارات الفرضية موافق وموافق بشدة بين (68.6% - 88.3%)، وتراوحت القيم الاحتمالية بين (0.012-0.000) $\text{sig} = (0.012-0.000)$ ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.672-1.055) وهذا يشير الى تجانس الإجابات أي صحة الفرضية الثانية.
3. تكلفة الإقراض تؤدي الى زيادة مخاطر التمويل (زيادة أعباء القرض)، تنوعت نسب الإجابة على العبارة موافق وموافق بشدة بين (54.9% - 78.5%)، وتراوحت القيم الاحتمالية (-0.004 - 0.000) $\text{sig} = (0.004-0.000)$ ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.947-1.249) وهذا يشير الى تجانس الإجابات أي صحة الفرضية الثالثة.
4. عجز العميل عن السداد يؤدي الى تشويه سمعة البنك (الملاحقة القانونية)، تراوحت الإجابات على عبارات الفرضية بين (56.9% - 88.3%)، وتراوحت القيم الاحتمالية (0.010-0.000) $\text{sig} = (0.010-0.000)$ ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.575-1.218) وهذا يشير الى تجانس الإجابات أي صحة الفرضية الرابعة.
5. من خلال تطوير الخدمات المصرفية وأساليب التعامل الراقي مع العميل، يؤدي الى جذب الودائع المصرفية من خلال إرتياح الزبون لخدمات البنك ما يعني زيادة قدرته وإمكانياته على منح الائتمان (إستنتاج الباحث من خلال الملاحظة).

6. عدم مقدرة البنك على مقابلة السحوبات اليومية نتيجة للأحوال الاستثنائية للوضع الاقتصادي بالبلاد، تضعف مكانة البنك معنوياً لدى الجمهور، ويترتب عليه إنخفاض في الايداعات ومن ثم مقدرة البنك التمويلية ، والذي يؤدي لانخفاض ربحية البنك.

التوصيات:

1. المسؤولية المجتمعية للبنك تحته على المساهمة في المجتمع ويفضل ان يذلل البنك عقبات الإقراض بما يضمن حصول العميل المناسب للقرض المناسب.
2. تدريب وتهيئة الموظفين في استخدام أساليب علم النفس في التعرف على العملاء (تحليل العملاء).
3. يوصي الباحثون العميل بزيادة الجهد لاقتناص الفرص المناسبة لتمويل مشاريعه واستثماراته بالطرق السليمة.
4. يوصي الباحثون بإستحداث وسيلة تنطبق وتتماشى مع أعراف وتقاليده البلد في مطالبة العميل بحقوقه (الاستعانة بالإدارة الاهلية).
5. يوصي الباحثون بتطوير إدارة المخاطر من خلال مواكبتها للتطورات التقنية وإستحداث أو إكتشاف أساليب أكثر دقة في تحديد المخاطر.
6. يوصي الباحثون بمزيد من البحوثات في الآتي:
 - دور البنوك في توطين الصناعة المحلية.
 - دور البنوك في تطوير السياحة.

الهوامش:

- (1) المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (2004م)، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى.
- (2) عمر محمد احمد إبراهيم (2014م)، أثر المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- (3) جمال قاسم حسن (2019م)، القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، العدد 56.
- (4) شاكركزويني (2000م)، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ص: 95
- (5) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي (2004م)، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى. ، ص: 103-104
- (6) مصطفى رشدي شحبة (1985م)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة العربية، مصر. ص: 213.
- (7) الطاهر لطرش، (2003م) تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ، ص: 55
- (8) القاموس المحيط مجلد 1. ص 399.
- (9) حمد دواس قلعة (1998م)، معجم لغة الفقهاء، إدارة النفائس للطباعة والنشر، لبنان.
- (10) سامي الوليم (2004م)، إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية، المعهد المصرفي، السعودية.
- (11) ابازر حامد إبراهيم، سامح ميرغني عبد الجبار، الأمين حسن الأمين، عبد الجليل محمد عبد الجليل، علاء الدين محمد أحمد.. (2015) دور الائتمان المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة البنك الزراعي السوداني - حلغا الجديدة) * بحث بكالوريوس كلية الشرق الأهلية بكسلا.
- (12) عزة مصطفى عز الدين مصطفى (2008م)، قياس سلوك الودائع المصرفية في المصارف السودانية دراسة حالة بنك البركة السوداني في الفترة (2006-1984م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.
- (13) منير إبراهيم هندي (2002م)، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، مصر. ص: 135

4. التقارير:

- (1) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2019م.
- (2) العرض الاقتصادي والاجتماعي 2014-2018، وزارة المالية والقوى العاملة، ولاية كسلا.
5. المجلات العلمية:
- (1) جمال قاسم حسن (2019م)، القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، العدد 56.
- (2) حمد علي العربي بن عيد (1992م)، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة مجلد 9.
6. المراجع باللغة الإنجليزية:

- (3) Michelle Mougues, Lmonnaie systeme financeieret edition, economica, theorie monttaire.without date.
- (4) Amour Ben Halima, Partique des techniques bancairs, edition pahleb, Alger, 1997.